رئيس مجلس الوزراء القطري يستقبل الوفد الإعلامي الكويتي

الدوحة / متابعات :
استقبل الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية القطري السيد أحمد يوسف بهبهاني رئيس جمعية الصحفيين الكويتيين والوفد الإعلامي المرافق وذلك بمناسبة زيارتهم للبلاد.

ورحب رئيس مجلس الوزراء خلال المقابلة بالوفد الكويتي، مشيداً بالعلاقات التي تربط دولة قطر بدولة الكويت.

من جانبه أعرب رئيس الوفد الكويتي عن الشكر والتقدير للشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير قطر و الشيخ تميم بن حمد آل ثاني ولي العهد والحكومة والشعب القطري للموقف المساند لدولة الكويت في حرب التحرير مثمناً الدور الذي قامت به القوات المسلحة القطرية خلال هذه الحرب.

حضر المقابلة السيد علي سلمان الهيفي السفير الكويتي لدى قطر.

النعيمي: لدينا طاقة نفطية احتياطية بمقدار (4) ملايين برميل يوميا

الرياض / متابعات :
جدد وزير البترول والثروة المعدنية السعودي المهندس علي بن إبراهيم النعيمي التأكيد على أن لمنتجي النفط ومستهلكيه مصلحة مشتركة في تعزيز استقرار اسواقه، معلنا أن المملكة دعت إلى الاجتماع الشهر المقبل لتوقيع الميثاق الجديد للمنتدى الدولي للطاقة.

وقال في كلمة في الجلسة العامة للمنتدى الدولي الثاني للسلع الأساسية ضمن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن المؤتمر وشركاءه يقدمون خدمة قيمة من خلال عقد هذا المنتدى الدولي الثاني حول السلع الأساسية، للإسهام بمعلومات موثوقة وقراءة ثاقبة في الحوار المتعلق بالمسائل التي تطرح دائماًحول السوق.

وأعرب عن أمله في أن تتمكن هذه الجلسة العامة حول أسواق الطاقة من توضيح الدور الاستثنائي الذي يؤديه النفط في أسواق السلع الأساسية التي تعتمد على بعضها.

وقال أن تقلبات الأسعار ستبقى واحدةً من أهم التحديات التي ستصحب مسيرة صناعة البترول في المستقبل، ولعل العلاج يكمن في مواصلة العمل مع بعضنا بعضاً على الصعيد الدولي من أجل تقليل آثار تقلبات الأسعار على شبكات الطاقة العائدة لنا. ومع أن التذبذبات الدورية التي هي جزء من طبيعة أسواق النفط تجعل من الصعب تجنب التقلبات تماً، فإن المنتجين والمستهلكين يتعاونون مع بعضهم البعض من أجل تخفيف آثار هذه التقلبات.

وأعلن وزير البترول والثروة المعدنية أن المملكة العربية السعودية دعت أكثر من ثمانين وزيرًا من أنحاء العالم الشهر القادم من أجل توقيع الميثاق الجديد للمنتدى الدولي للطاقة، وهو ما من شأنه أن يرتقي بالعلاقة التي تربط ما بين المنتجين والمستهلكين إلى مستويات أرقى وأعلى.

وحدد ثلاثة أسباب تقف وراء ارتفاع أسعار النفط، الاول ارتفاع الطلب الحاد على النفط خلال الأعوام الأخيرة ليس كسلعة مادية تستخدم لتوفير وقود النقل حول العالم واستخدامه في مراحل توليد الطاقة، بل إلى الطلب من قبل المستثمرين والمتحوطين والمضاربين الذين لا تتمثل قيمة النفط لديهم في محتواه من الطاقة فحسب، بل في عوائده المالية الممكنة أيضا.

والسبب الثاني، هو ان العلاقة المعقدة التي تربط بين قيمة الدولار واسعار النفط.

والعامل الرئيسي الثالث يتمثل في أن قاعدة الموارد تبلغ تدريجيا مرحلة النضج، وبالتالي فإن الإنتاج من الحقول الناضجة أكثر كلفة، مؤكداً أن النفط لن ينفد من على وجه البسيطة، فموارد النفط ضخمة جداً، وهناك كميات هائلة من الاحتياطيات في باطن الأرض يمكن استغلالها بصورة اقتصادية، كما أنه يتم من حين إلى آخر اكتشاف موارد جديدة باستمرار.

وأردف أن الاكتشافات في كثير من الأحيان تأتي في مناطق نائية ذات طبيعة جيولوجية أكثر وعورة وتعقيداً. وكما هو الحال في الحقول الأقدم، فإن تطوير هذه الإمدادات ذات الأرباح الحدية يتطلب تكاليف أكثر. والإمدادات ذات الأرباح الحدية تأتي من بدائل أكثر كلفة مثل الرمال الزيتية والحقول الموجودة في المياه العميقة جداً، وينجم عن ذلك بروز الحاجة لأسعار أعلى من أجل استخراج الإمدادات الإضافية الضرورية لتلبية الزيادة في الطلب.

وقال ألنعيمي أن هذا هو السبب الذي يجعلني أردد في العديد من المناسبات أن نطاقًا يتراوح بين 70 و 80 دولاراً للبرميل يعدُّ سعراً مناسبا للنفط يشجع على المزيد من الإنتاج دون الإضرار بالمستهلكين.

وقال يشعر البعض هذه الأيام بالقلق من احتمال أن تؤدي الزيادات الأخيرة في أسعار البترول إلى عودة الأوضاع إلى ما كانت عليه عام 2008 عندما وصل سعر البرميل إلى 150 دولاراً تقريباً، حيث يعتقد هؤلاء الذين يتبنون نظرية ارتفاع الأسعار أن نمو الطلب في الدول النامية ذات الاقتصادات المتسارعة سيأتي سريعاً على طاقة إنتاج النفط الفائضة في العالم وفي الوقت ذاتـه، فإنهم يجنحون إلى التشاؤم بشأن الاستثمارات في الإمدادات في دول أوبك وخارجها، ويعتقدون أن الزيادات في الطاقة الاحتياطية سوف تتباطأ، وهو ما سيؤدي بالتالي إلى فشل الأسواق في المحافظة على توازنها في المستقبل كما أن هناك فئةً تعبر عن قلقها بأن حدوث زيادة كبيرة في أسعار النفط يمكن أن تتسبب في موجة ركود جديدة في الاقتصاد العالمي. وعلى الرغم من مواجهة التي تدعو لأخذ جانب الحيطة والحذر بشأن أسعار النفط، إلا أن الوضع الحالي يختلف عما كان عليه في عام 2008

وبين أنه من أجل تحقيق هذه الغاية فإن المملكة تعتمد حاليا سياسةً تتمثل في الاحتفاظ بطاقة إنتاجية فائضة تتراوح بين مليون ونصف ومليوني برميل في اليوم على الأقل للجوء إليها متى وأينما دعت الحاجة إلى ذلك وتبلغ هذه الطاقة الإنتاجية الاحتياطية لدى المملكة اليوم أربعة ملايين برميل في اليوم.

وأكد أنه على الرغم من أن الاحتفاظ بهذه الطاقة الإنتاجية الفائضة يتطلب استثمارات هائلة فإن قيمتها قد أثبتت جدواها على مرِّ السنين في مواجهة الاضطرابات غير المتوقعة في الإمدادات ومكافحة تقلبات الأسواق موضحا أنه تمت إضافة طاقات تكريرية جديدة في الأسـواق الرئيسة ويتوقع أن تبلغ الإضافات التي تقدمها المملكة وحدها إلى الطاقة التكريرية العالمية خلال الأعوام الخمسة المقبلة مليوني برميل في اليوم تقريبا.

وأكد أن العالم ليس في وضع يسمح له بالاستغناء عن أي مصدر من مصادر الطاقة أو الانتقاص من أهميته أو الحد من قدرته على المنافسة من خلال السياسات أو الرأي العام أو الإجراءات النظامية أو تقديم الإعانات والحوافز لإيجاد ميزة غير عادلة لأن الآثار الناجمة عن مثل هذا النهج ستضر بالنمو الاقتصادي العالمي وبالجهود التي تبذل في سبيل رفع مستوى حياة بلايين الأشخاص الذين لا يزالون يئنون تحت وطأة الفقر وأنه من الضروري لتأمين مستقبل الطاقة العمل على خلق تكافؤ الفرص الذي يشجع على جذب الاستثمارات المطلوبة لجميع مصادر الطاقة القابلة للنمو والاستمرار لتقدم هذه المصادر إسهاماتها الكاملة في هذا المجال

وأردف أن المملكة العربية السعودية التي تعد أكبر منتج للبترول في العالم عبر امتلاكها 264 بليون برميل من احتياطياته الثابتة يمكنها أن تستمر في انتاج البترول الخام بالمستويات الحالية لمدة ثمانين عاماً وذلك حتى لو لم نكتشف برميلاً واحداً جديداً من النفط ومع ذلك فالمملكة العربية السعودية تكتشف المزيد من البترول بصورة مستمرة عبر الاكتشافات الجديدة وتقنيات الاستخراج المحسنة ولهذا فإن احتياطياتنا لم تنخفض.

محمد بن عيسى: سوق البحرين المالية ستساهم في تحفيز النمو في قطاع الخدمات المالية

المنامة / متابعات :
شدد الرئيس التنفيذي لمجلس التنمية الاقتصادية الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة على ان «زيادة مساهمة قطاع الخدمات المالية في الناتج المحلي الاجمالي تأتي وفق تطلعات وتوجيهات صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس التنمية الاقتصادية الأمير سلمان بن حمد آل خليفة».

وقال الشيخ محمد بعد افتتاح سوق البحرين المالية امس إن «تحفيز المزيد من النمو في قطاع الخدمات المالية وزيادة مساهمته في الناتج المحلي من اجل تنويع مصادر الدخل غير النفطي، يأتيان وفق تطلعات وتوجيهات صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس التنمية الاقتصادية».

واعتبر الشيخ محمد «أن إنشاء بورصة متعددة الأصول مع كل من المنتجات المالية التقليدية والإسلامية لخدمة المشاركين في السوق عبر منطقة الشرق الأوسط لم تكن بالمهمة السهلة».

واضاف «لكننا نقدر الأداء الكبير الذي بذلته شركة فاينانشال تكنولجيز والدعم المقدم من العملاء والمنظمين والموظفين وأعضاء سوق البحرين المالي». وتابع موضحا «من المخطط لسوق البحرين المالي إيجاد الفرصة أمام مؤسسات الخدمات المالية للانطلاق إلى أسواق الشرق الأوسط، وإلى صناعة الخدمات المالية عالميا، وذلك من خلال ربط الأسواق المعترف بها بعضها ببعض» واعتبر «أن تدشين سوق البحرين المالي خلال عامين فقط يعد إنجازاً تاريخيا».

الجدير بالذكر أنه تم تدشين سوق البحرين المـالـي، بـإدارة مجموعة فاينانشال تكنولوجيز، وهـي شركة تستند إلى تقنيات فائقة المستوى لتداول الأسهم والسلع والعملات والسندات، وتقدر قيمتها بعدة مليارات من الدولارات وتمتلك إحدى أكبر شبكات البورصات على مستوى العالم.

أضواء

حق المرأة في القيادة

د. خالد الدخيل

لا تزال قضية قيادة المرأة للسيارة في السعودية تفرض نفسها. ما أن تختفي حتى تعود للظهور مرة أخرى. هناك من يتمنى لو يتوقف الحديث عن الموضوع نهائياً. لكن هذه أمنية رومانسية منفصلة عن واقع المجتمع السعودي حالياً. قيادة المرأة للسيارة أصبحت الآن قضية ملحة، ولا يمكن تفاديها. هي قضية ملحة لأنها في الأساس حق طبيعي للمرأة. نعم هي حق اختياري، لكن بما هي كذلك يجب إعطاء المرأة فرصة الاختيار فيه على هذا الأساس. وهي قضية ملحة بسبب التغير الكبير الذي حصل للمجتمع السعودي، وهو تغير يفرض مع الوقت تحولها إلى حاجة اجتماعية ضاغطة. ليس أدل على ذلك من تفشي ظاهرة السائق الأجنبي في المدن السعودية لتعويض المرأة، بل وتعويض المجتمع عن حرمانها من حق يتحول تدريجياً إلى ضرورة. المؤسف أنه لا يتم التعامل مع القضية من قبل المعارضين لقيادة المرأة من هذه الزاوية العقلانية، وإنما من زاوية ما تقتضيه التقاليد المتوارثة. ومنطق التقاليد يتناقض رأساً مع منطق العقل. من ناحيته يبتعد المجتمع السعودي بفعل التغيرات الكبيرة التي يمر بها منذ أكثر من ثلاثين سنة، وفي ما يتعلق بهذه القضية تحديداً، عن قيود التقاليد ويستشعر ضغط هذه التغيرات وما تفرضه من حاجات اجتماعية تقتضي تحييد مقتضيات هذه التقاليد. وهذا بحد ذاته توجه نحو مقتضيات رؤية تصالحا مع متطلبات وحاجات الواقع المتغير.

ما هي مؤشرات هذا التوجه؟ خذ مثلاً نمو المراكز الحضرية الكبيرة مثل الرياض، وجدة والدمام، بفعل حركة النمو التي لا تتوقف على مختلف الأصعدة، وتوسع التعليم، وعمليات الهجرة الداخلية المستمرة إلى المدن، وتدفق العمالة الأجنبية. إذا أضفنا إلى ذلك تحسن مستوى الدخل، وحجم السيولة الكبير في السوق الاقتصادي، عرفنا أهم أسباب عوامل ارتفاع معدل النمو السكاني في السعودية باعتباره أحد أعلى المعدلات في العالم. أبرز نتائج ذلك هو، كما أشرنا، بروز المراكز الحضرية الكبيرة، ونمو البلدات، وتحولها بدورها إلى مدن كبيرة. الحجم السكاني لعدد من المدن السعودية تجاوز الآن رقم المليون، بل إن الرياض العاصمة يقترب حجمها السكاني حالياً من خمسة ملايين نسمة. ثم هناك دخول المرأة بشكل كبير مجال العمل في التعليم، والطب، والأعمال البنكية، والتجارة. وهذه خطوة كبيرة ستتلوها بالضرورة خطوات. وهي خطوة غيرت من دور المرأة في المجتمع، وغيرت من مركزها الاجتماعي. المرأة حالياً في طريقها إلى تحقيق استقلال اقتصادي عن الرجل لم يكن معروفاً من قبل. ورفض قيادة المرأة للسيارة هو موقف يفرضه الرجل على المرأة، ويعبر من خلاله عن إصراره على أن يبقي الصورة التقليدية للمرأة من دون تغيير.

النمو السكاني المطرد، وظهور المراكز الحضرية الكبيرة، ودخول المرأة مجالات التعليم والعمل على نطاق واسع، يجعل من رفض قيادة المرأة للسيارة موقفاً غير مبرر وغير عملي، وبالتالي موقفا غير عقلاني. بعبارة أخرى، من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية، يتخذ المجتمع وجهة تنموية عقلانية تتناقض مع موقفه الثقافي من هذه القضية تحديداً. ظهرت في المجتمع السعودي ولأول مرة طبقة من النساء فيهن مهنيات في الطب والكمبيوتر، وأستاذات في الجامعة، وكاتبات مرموقات. وترافق مع ذلك، ونتيجة طبيعية له، بروز نافذة من التواصل والحوار بين الرجل والمرأة لم يعرفها المجتمع السعودي من قبل. أصبح الآن أمرا عاديا تماماً أن يتبادل الرجل مع زميلته في المهنة أو الجامعة رقم الهاتف، والبريد الإلكتروني. يتبادلون الرسائل، والمقالات والأبحاث، وينخرطون في جدل ونقاشات حول مختلف القضايا، ويلتقون في المؤتمرات داخل المملكة، لكن بشكل خاص خارجها. أصبحت الكاتبة، أو سيدة الأعمال أو الدكتورة السعودية معروفة داخل وخارج المملكة، وتدعى إلى مؤتمرات محلية ودولية في مختلف المجالات. كيف يجوز والحالة هذه منع المرأة من قيادة السيارة؟ إنها أحياناً طريقة المجتمع في التعبير عن تناقضاته الحادة.

هناك تطور آخر ولافت في الاتجاه ذاته وهو تولي المرأة أخيراً لقضية حقها في القيادة. حيث قامت مجموعة من السيدات المهتمات بالشأن العام بتشكيل لجنة أهلية باسم «لجنة المطالبة بإعطاء حق قيادة المرأة للسيارة في السعودية» لمتابعة الموضوع. وقد قامت هذه اللجنة مؤخراً بحملة إعلامية واسعة من خلال الإنترنت لجمع أكبر عدد ممكن من التوقيعات على معروض قدم للملك عبدالله بن عبدالعزيز بمناسبة اليوم الوطني للمملكة في سبتمبر الماضي. قدم البيان رؤية المرأة لهذه القضية، وطالب بإعطاء المرأة السعودية الحق باختيار قيادة السيارة من عدمها. وكجزء من الحملة ذاتها، قامت بعض القياديات في اللجنة، مثل ابتهال المبارك وفوزية العيوني ووجيهة الحويدر، بالمشاركة في برامج تلفزيونية لمناقشة موضوع قيادة المرأة السعودية للسيارة. وهذه خطوة غير مسبوقة أن تظهر امرأة سعودية وتتحدث بنفسها علناً، وأمام الرأي العام عن حقها في موضوع له حساسيته في مجتمع محافظ. لكن اللافت في هذا السياق أن كثيراً من الكاتبات السعوديات امتنعن عن التوقيع على البيان المذكور من دون توضيح للأسباب. وهذا موقف مثير للاستغراب لأن من أهم مقتضيات امتهان الثقافة والكتابة هو اتخاذ موقف من القضايا الاجتماعية والسياسية المطروحة. رفض التوقيع هنا لم يأت من منطلق رفض هؤلاء الكاتبات لحق المرأة في القيادة. الأرجح أنه جاء في الغالب لأسباب خاصة بكل واحدة منهن، وهي في المجمل أسباب اجتماعية وسياسية. عدم التوقيع في مثل هذه الحالة يمثل موقفاً سياسياً من قبل هؤلاء الكاتبات، أو على الأقل سيفهم أنه كذلك مهما كانت المبررات الخاصة.

ومن المؤشرات أيضاً على تغير المجتمع في مقاربة الموضوع هو موقف الحكومة السعودية من قضية قيادة المرأة. فالحكومة تريد أن تنأى بنفسها عن رفض حق المرأة السعودية في قيادة السيارة، ولا تتبنى هذا الرفض. بدلاً من ذلك تضع مسؤولية الرفض على كاهل المجتمع السعودي. آخر مسؤول سعودي تحدث بهذا المعنى كان وزير الخارجية، الأمير سعود الفيصل. كان الفيصل واضحاً عندما قال «عن نفسي... أعتقد أنهن ينبغي أن يقدن السيارات. لكننا لسنا من يتخذ قراراً في هذا الشأن. يجب أن يكون قرار الأسر».

وأضاف: «بالنسبة لنا... ليست مسألة سياسية إنها مسألة اجتماعية. نعتقد أن هذا أمر تقرره الأسر... أمر يقرره الناس لا تفرضه الحكومة». موقف الحكومة يمثل خطوة متقدمة، خاصة في ضوء أن المؤسسة الدينية الرسمية ترفض حق المرأة في القيادة. والأمير سعود محق في قوله بأن القضية اجتماعية وليست سياسية. فهي قضية اجتماعية من حيث أن المجتمع هو الإطار الذي تتفاعل فيه هذه القضية. لكن من حيث أن رفض القيادة مفروض من جماعات ومؤسسات تمثل توجها معينا داخل الدولة، ومن حيث أن الذين يطالبون بحق المرأة في القيادة يمثلون جماعات ومؤسسات جديدة، يصعب القول بانعدام البعد السياسي لهذه القضية. لابد أن لكل من هذين الطرفين مصلحة سياسية في هذه القضية، وإن كانت المصلحة السياسية ليست كل شيء هنا. وحسب رؤية الأمير سعود تبدو الحكومة في موقف من ينتظر قرار المجتمع. لكن المجتمع لا يمكنه اتخاذ قرار حول موضوع مثل هذا.

يحتاج المجتمع إلى إطار قانوني. من يملك القرار هو الحكومة. والمطلوب ليس فرض القيادة على المجتمع. المطلوب هو توفير الإطار القانوني للأسر للاختيار بين السماح للمرأة بالقيادة من عدمها. من دون هذا الإطار القانوني ستبقى القضية تراوح مكانها، ولا يستطيع الذين يؤمنون بحق المرأة في القيادة ممارسة هذا الحق. من هذه الزاوية يبدو موقف الحكومة نوعا من الهروب إلى الأمام. ولنتذكر بأن الحكومة حسمت من قبل قضايا مماثلة ثبت أن رفضها ليس في مصلحة الحكومة أو المجتمع.

كانت البرقيات، والعلاقة مع الغرب مرفوضة باسم الدين في عشرينيات القرن الماضي.واللباس العسكري كان أيضاً مرفوضاً.

ثم جاء تعليم المرأة واتخذ منه المجتمع موقف الرفض نفسه باسم الدين. وفي هذه القضية تحديدا اتخذ الملك فيصل موقفاً جمع الحكمة إلى الحزم. أصر على فتح مدارس البنات، وأعطى الناس حرية إرسال بناتهم للمدارس. تكرر الموقف نفسه من التلفزيون عام 1964، وتكرر إصرار الملك على ما اعتبره خطوة ضرورية للدولة والمجتمع. ثم رفضت الفضائيات أولا باسم الدين، وإذا بإصحاب الخطاب الديني يغيرون موقفهم وينخرطون في عالم الفضائيات. قيادة المرأة لا تختلف عن ذلك في شيء. فالمجتمع عادة ما يتخذ موقف الرفض من المتغيرات الجديدة بفعل التقاليد، لكن بغطاء ديني. لم تنتظر الحكومة في السابق أن يتغير موقف المجتمع. بادرت هي بالتغيير. لماذا لا تفعل الشيء نفسه الآن؟ لماذا تتخلى عن حقها في المبادرة؟

عن/ جريدة (الاتحاد) الإماراتية